الفصل الأول

قضايا الخلاف النحوي

تعددّت قضايا الخلاف والاختلاف اللغوي بين النحويين على مستويات كثيرة متعدّدة، أهمها: المستوى الإعرابي النحوي الإسنادي، والمستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى الدلالي، والمستوى التركيبي التنظيمي، وبلغ هذا الخلاف أوجه في هذه المستويات، وغيرها ممّا يتعلّق باللغة، ومع هذا التعدّد في الاختلاف ووجوهه إلا أن الدكتور نهاد الموسى يقول: "إن التعدّد في وجوه الموضع الواحد في العربية إنما يمثل نسبة هامشية في قواعد اللغة، وإنّ استقراء القواعد النحوية من جديد يسلمنا على التحقيق إلى نسبة غالبة من القواعد ذات الوجه الواحد غير المحتمل للتعدّد أو الاختلاف"[1].

لا أريد أن أخوض في أسباب هذه الخلافات النحوية بين المدارس النحوية، وبخاصة الخلافات بين المدرستين البصرية والكوفية، وقد تشعب هذا الخلاف ليصل إلى أفراد المدرسة الواحدة، ولكن يمكن إجمال أسباب هذا التعدّد وهذا الخلاف بين النحويين إلى عناصر منها:

أولاً: إن بناء العربية في نظمها وسبك جملها قد أُقيم على لهجات متعدّدة كانت سائدة لدى القبائل العربية في ربوع شبه الجزيرة العربية المترامية الأطراف التي تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين كيلو متر مربع خلال قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده تقريباً، وقد يمتد لدى بعض اللغويين والنحويين ومؤرخي الأدب إلى أوائل القرن الرابع الهجري، لدى الأعراب المنقطعين في أعماق البادية ومجاهلها ممّن لم يختلطوا بالأمم الأخرى.

ثانياً: الاعتبار الزماني، وهو أن بناء العربية قام على اعتبار زماني، فالنصوص التي خرجت باستقرائها قواعد العربية تستغرق ثلاثة قرون ونيِّفا، وهذه فترة زمنية طويلة في حياة لغة تتناقل شفاها، ويستقيم لنا أن نفترض أنها اتسعت لمراحل من التطور جرت

---

(1) فيها قولان، أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية. مجلة كلية الآداب. ص29. الجامعة الأردنية/ المجلّد الثالث/ آب/1972م د. نهاد الموسى.

على الظواهر النحوية في العربية، وقد أسلم تحكيم هذا الاعتبار الزماني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وجه يمثل الطور السابق، وآخر يمثل الطور اللاحق.

إن هذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار وجوه عربية، لا سبيل إلى ردّها أو إنكارها، وهي عامل رئيسي من عوامل التشعّب في قواعد العربية، وسجّل النحويون على هذا الصعيد ظاهرة الحذف والإيصال، إذ لاحظوا أن الفعل اللازم يتعدّى بحرف الجر، وأن الحرف قد يُحذف أحياناً فينتصب المجرور على نزع الخافض، وهي مرحلة بين اللزوم والتعدّي، فإنه لم يكن الفعل يلبث أن ينتقل إلى التعدي، ولم يكن الاسم المنتصب بنزع الخافض يلبث أن يصبح مفعولاً به صريحاً، والأمثلة على ذلك كثيرة[1].

ثالثاً: عامل منهجي: ترتب على اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويون، فقد كانت المادّة اللغوية التي وردت عليهم، أو وردوا عليها واحدة أو تكاد، ولكن استقراءهم إياها في سبيل من رصد الظواهر المطّردة فيها واستخراج الأحكام (القواعد) التي تجري عليها كان يتفاوت، وبخاصة في مجال تفسير تلك الظواهر، والبحث عن عواملها وعللها، وردت عليهم مثلاً، جملة **(ليس)** في تراكيب كهذه: **﴿ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمةٌ قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿ويقول الذين كفروا لست مرسلاً﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾**[4] فلاحظوا أن **(ليس)** تدخل على الجملة الاسمية فتنفي إسناد الخبر إلى المبتدأ وترفع الاسم وتنصب الخبر، فلما ورد عليهم قول العرب: ليس خلق الله مثله، اختلفوا في تفسيرها، فوقف قوم عند ظاهر التركيب فرأوا أن **(ليس)** هنا تُستعمل استعمال **(ما)** وتدخل على الفعل، فجعلوا **(ليس)** أداة نفي وحسب ورأوا أنها لا تعمل في مثل هذا التركيب عملاً إعرابياً، وتجاوز آخرون،

---

(1) انظر: التطور النحوي وموقف النحويين منه. مجلة كلية الآداب-الجامعة الأردنية ص9. آب/1972م المجلّد الثالث.

(2) آل عمران/ 113.

(3) الرعد/ 43.

(4) الإسراء/ 36.

وعلى رأسهم سيبويه هذا الظاهر القليل المغاير للظاهرة الغالبة فتأوّلوه إليها متمسكين بأن **(ليس)** في هذه الجملة جارية على نسقها المعتاد وأنها داخلة على جملة اسمية وأنها عاملة، وقدروا لذلك أن اسمها ضمير الشأن محذوف، وأن الجملة الفعلية بعده خبرها[1].

ووردت عليهم **(حتى)** واستعمالاتها ووجدوا أن **(حتى)** تدخل على الاسم فتجره في مثل قوله تعالى: **﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾**[2] وبدا لهم من وجوه أخرى أن هناك حروفاً مختصة، بعضها يختص بالدخول على الاسماء كحروف الجر، وبعضها يختص بالدخول على الأفعال كحروف الجزم، فوصلوا بين الاختصاص والعمل (عمل حروف الجر في الاسم، وعمل حروف الجزم في الفعل) وجعلوا ذلك أصلاً ومقياساً، فلما ورد عليهم مثل هذه الجملة: انتظرني حتى تطلع الشمس، ووجدوا **(حتى)** تدخل على فعل –في الظاهر– اختلفوا فوقف الكوفيون عند ظاهر التركيب، وذهبوا إلى أن الفعل منصوب بحتى، فهي من حروف النصب. أما البصريون فعمدوا إلى تأويل هذه الجملة وفقاً لمبدأ الاختصاص والعمل، فرأوا أن الفعل بعد **(حتى)** منصوب بأن مضمرة، تكون هي والفعل بعد **(حتى)** مؤوّله بمصدر (طلوع) ويكون المصدر في محل جر بحتى، وهكذا تطرد القاعدة في **(حتى)** وتبقى **(حتى)** وفق ما رأوا لها مختصة[3].

ووقف النحويون مختلفين أمام تعليل النصب والرفع في كلمة (سلام) في قوله تعالى: **﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلامٌ﴾**[4] وعللوا نصب (سلاماً): على أن سلاما: مصدر نائب عن فعله مفعول مطلق منصوب، فالجملة فعلية. وأما (سلامٌ) فرأوا أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره سلامي لكم سلامٌ. فالجملة اسمية حُذف منها المبتدأ.

رابعاً: عامل لغوي عام تقتضيه النواميس الذاتية والخارجية الفاعلة في صياغة البناء اللغوي بمستوياته المتكاملة المختلفة: الصوتية والكتابية والصرفية والنحوية والدلالية

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص70. تحقيق عبد السلام هارون.

(2) القدر / 5.

(3) انظر: فيها قولان، أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، مجلة كلية الآداب ص47. المجلّد الثالث. آب/1972م د. نهاد الموسى.

وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص214. ابن الأنباري.

(4) هود / 69.

والتركيبية النظمية، وهي نواميس تقضي بالضرورة إلى مواضع لبس تعرض في نقاط معينة على كل مستوى، حيث لا تملك نزعة (التميز والتفرّد) في قواعد هذه المستويات تلافي ذلك في الأمثلة اللامتناهية الممكن بناؤها[1].

ولعلّ نظرة عابرة إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري أو إلى أي كتاب من كتب النحو التي شرحت ألفية ابن مالك وغيرها لتدل دلالة واضحة البيان إلى المدى الذي وصل إليه الخلاف النحوي بين النحويين، وهذا الخلاف أدّى في النهاية إلى تعقيد النحو، وكثرة قواعده وتعدّد مسائله وتأويلاته، ممّا جعل القضية أحياناً تصل إلى حدّ المماحكة، والإيقاع بالآخر، وفرض الرأي وإن كان يجانب الصواب والحقيقة، والاستشهاد بالشاذ النادر من كلام العرب[2]. ولهذا فيمكن لنا أن نضيف سبباً خامساً إلى الخلاف بين النحويين وهو تشدد البصريين في الاستشهاد بالشعر الأموي، ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أحد علماء المدرسة البصرية أنه قال: لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته[3]، في حين أننا نجد الكوفيين تساهلوا في قبول الشواهد، ويعدّون كل ما جاء عن العرب في العصر الأموي وأوائل العصر العباسي حجة في اللغة يؤسسون عليه قواعد نحوهم حتى إن السيوطي يقول: "إن الكوفيين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"[4].

ومن المتعارف عليه عند أهل اللغة والباحثين أن الكوفيين توسعوا في النقل، حتى إنهم أخذوا عن أهل الحضر، كما قال الرياشي مفتخراً على الكوفيين: "إنما أخذنا نحن اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء (الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ، وأكلة الشوارِيز"[5] إن هذا القول المذكور يبيّن لنا بإيضاح تساهل الكوفيين في أخذ اللغة، والتّوسع فيها.

---

(1) فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية.

(2) أنظر المسألة الزنبورية.

(3) العمدة، ج1، ص90. ابن رشيق القيرواني. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت/1972م.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو، ص84. السيوطي. حيدر اباد. الهند/1359هـ.

(5) أخبار النحويين البصريين، ص99. أبو سعيد اليرافي. تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة/1973م.

لن أخوض في بحثي في مسائل الخلاف الجزئية بين النحويين التي أثقلت كاهل النحو العربي وشعبّت قواعده، وعقّدت قضاياه، وإنما سأقتصر القول على خلافهم على المستوى النحوي الإعرابي فقط، لما له من أثر في المعنى وفي ضبط أواخر الكلم في نظم الجملة العربية السليم، ولن أخوض في الخلافات الأخرى المتشعبة على المستوى الصوتي أو الصرفي أو الدلالي على أهمية كثير منها في الدرس النحوي العربي، وقد وضعت كتب قيمة في الخلاف بين النحويين في هذا السياق، وأشهرها وأشملها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وكتاب الخلاف بين النحويين. دراسة وتحليل وتقويم للدكتور السيد رزق الطويل، وغيرهما من الكتب التي تناولت المدارس النحوية.

من هذا المنطلق سأقتصر بحثي على الخلاف النحوي الإعرابي فقط وسأتناول المسائل الخلافية على المستوى الإعرابي النحوي، لما له من أثر في لغة المتأدّبين والناطقين لغة الضاد. حيث استطعت أن أخرّج حوالي (مائة) مسألة خلافية على المستوى النحوي الإعرابي ونظم الجملة العربية، من بطون كتب النحو واللغة ومنها كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني والصاحبي لابن فارس والمفصّل للزمخشري والجمل للزجاجي وكتب ابن مالك وشُراح ألفيته وبخاصة أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني وغيرها مثل كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

ومع أنني خرّجت ما يزيد على (مائة) مسألة خلافية على المستوى النحوي الإعرابي النظمي إلا أنني سأقتصر هذه الدراسة على (خمسة وستين) مسألة فقط لأسباب منهجية تتعلّق بالهدف من هذا البحث، لأن هذه المسائل الخمسة والستين ذات علاقة مباشرة بلغة المتأدبين من أبناء العربية، وأنه يمكن التوسع فيها تيسيراً وتسهيلاً على أبناء اللغة الذين أصبحوا بأمس الحاجة إلى هذا التيسير وهذه التوسعة لإنقاذهم من اللحن أو الخطأ أو الخروج على القاعدة.

سأنطلق في بحثي هذا من نظرية ترى أن النحو أحكام يجري عليها الكلام العربي في نظامه الجملي ونظامه الإعرابي، وهذه الأحكام استخرجها النحويون الأوائل باستقراء نصوص اللغة العربية في فترة من الزمان تمتد إلى حوالي ثلاثة قرون –كما ذكرنا من قبل– قرن ونصف قبل ظهور الإسلام وقرن ونصف بعد إشراق نور الإسلام. وهذه

النصوص هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وإن كان هناك اختلاف تاريخي بين النحويين واللغويين في جواز الاستشهاد بالحديث، لا مجال للخوض فيه، والشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وأوائل الشعر العباسي، وكلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم في تلك الأثناء من تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى.

وقد اقتصر اللغويون العرب والنحويون استشهادهم اللغوي على خمسة قبائل عربية ذكرها الفارابي في كتاب الحروف، ونقله عنه السيوطي متوسعاً فيه في كتاب الاقتراح، إذ ذكر الفارابي ثبتاً من القبائل وهي قريش وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، وقال: إن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب[1] وكلُّها قد أخذ عنه، بل أخذ عن غيرها فيما ذكره السيوطي نقلاً عن الفارابي، ممّن سكن وسط الجزيرة العربية وابتعد عن أطرافها، ولو تتبعنا مرابع هذه القبائل لوجدناها قريبة من حاضرة قريش، وهي مكة المكرمة، أو في وسط شبه الجزيرة العربية، ولهذا أخذ الرواة في عصر التدوين يفرّقون بين قبيلة وقبيلة أخرى، فينسبون الفصاحة لهذه القبائل الخمس، وينكرونها على غيرها من القبائل، فقد رفضوا الأخذ عن قضاعة لمجاورتها بلاد الرومان، واحتمال تأثرهم بلغة الروم في بلاد الشام، ولم يأخذوا عن تغلب لقرب مساكنها من أرض الجزيرة الفراتية، وتأثرهم بالفارسية واليونانية، ولم يأخذوا عن قبيلة بكر غريمة تغلب لقربهم من الفرس والنبط في سواد العراق. ورأوا أن اختلاط قبائل اليمن بالحبشة قد أضعف فصاحتهم، فلم يأخذوا عنهم، وإن اتصال لخم وجُذام بأرض الشام وفي سيناء من أرض مصر قد جعل لغتهم موضع الشك لدى اللغويين القدماء، فلا يحتج بها في اللغة والنحو، وبخاصة لدى النحويين البصريين، وأما المدرسة الكوفية فقد كانت تقبل بكل ما هبّ ودب من لغة الأعراب أينما سكنوا وأقاموا.

ولكن النحويين البصريين ومن سار على جادّتهم من العلماء تشدّدوا في مسألة الأخذ عن الأعراب، فقد سُئل أبو عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فسُئل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات[2] ويقول أبو حاتم السجستاني:

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو، ص19 للسيوطي.

(2) طبقات النحويين واللغويين، ص39. الزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم/1973م.

"كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وقد أخذ ابن السيد البطليوسي على الأصمعي أنه بمنهجه متشدّد قد أنكر أشياء كثيرة كلّها صحيح، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعي لها"[1].

وقد ذهب عدد من اللغويين الأقدمين إلى التوسعة، فأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً، فيجيز كل شيء قيل عن العرب، فهو من الداعين إلى البعد عن التشدّد في قبول بعض اللغات إلى جانب ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي، ورضي الدين بن الحنبلي، وابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، ويونس بن حبيب، وابن مكي الصقلي، وابن هشام الذي يقبل كل ما جاءت به لهجة عربية أو حكاه لغوي، فهذا ابن السيد البطليوس يردّ على الأصمعي: وكان ينبغي له أن يقول: إن ما ذكره هو المختار أو الأفصح، أو يقول هذا قول فلان، وأن لا يجحد شيئاً وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين لهذا الجائز. وتساهل بعض اللغويين القدماء في مسألة الأخذ للغات ضعيفة نادرة وقبولها، فهذا الفراء يروي عن الكسائي قوله: على ما سمعت من كلام العرب، ليس أحد يلحن إلا القليل. وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم"[2].

ويتجاذب القدماء في معيار الصواب ما يشبه النقيضين من تشدد وتساهل فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح. وما عداه لحن وخطأ. وعند المتساهلين: كلّ ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب. ولكن كلا المنهجين والرأيين قد جانب الدقة والصواب، لأن منهج المتشددين يفضي إلى تضييق وعسر لا تطيقه العربية في نواميسها العامة، وظروفها الخاصة. ولأن منهج المتساهلين يفضي بالعربية إلى انسياح لا ينضبط[3].

وممّا زاد المسألة تعقيداً أنه لم يكد ينقضي القرن الرابع الهجري حتى ظهر من العلماء العرب من لم يفرّق بين قبيلة وأخرى، وبين لغة وأخرى بل عدّ جميع القبائل العربية على حدّ سواء في الفصاحة، وجواز الاحتجاج بلغتهم، وقد عقد ابن جني فصلاً

---

(1) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ص216. البطليوسي.

(2) انظر الاقتضاب، ص103. وانظر: الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع. ص64. د. نهاد الموسى.

(3) انظر: الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، ص66.

في كتابه الخصائص سمّاه (اختلاف اللغات وكلّها حجة) أشار فيه إلى بعض الصفات المشهورة عن لهجات القبائل العربية، وأن بعض تلك الصفات أشهر من بعضها الآخر، وأكثر شيوعاً وشهرة في اللغة، ولكنها جميعاً ممّا يحتج به، إلى أن يقول: "إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه"(1).

يتضح لنا من خلال نص ابن جني السابق أن بعض علماء العرب الأقدمين كانوا يقبلون بكل ما ينسب إلى القبائل العربية من لغات ولو كان مخالفاً للغة القرآن الكريم وفصيح الشعر والنثر في عصور الاستشهاد اللغوي، والاحتجاج النحوي، وتقعيد قواعد اللغة، وإن كانوا يقدّمون أكثر اللغات انتشاراً، ويعدّونها الأصل والأساس الذي يُقاس عليه، ومن ثم يأخذون باللغات الأقل شيوعاً وانتشاراً في فن القول العربي، آخذين بعين الأعتبار غلبة لغة على لغة أخرى، لأنها مألوفة في الاستخدام اللغوي العربي.

ونظراً لبناء القواعد النحوية على لغة العرب الخلّص في تلك الحقبة الزمنية التي اصطلح عليها علماء اللغة والنحو، وانطلاقاً من مقولة ابن جني: "اختلاف اللغات وكلّها حجة) وأظن أن ابن جني يقصد باللغات هي لغات تلك القبائل الخمس التي اتفق اللغويون والنحويون على الاحتجاج بفن القول العربي لديها، وأخذاً بالمقولة المشهورة الواردة عن أحد علماء اللغة العرب المشهورين (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وتيسيراً على أبناء اللغة العربية، وتوسعاً قائماً على القياس الصحيح، فإنني سأنطلق في بحثي هذا من تلك المعطيات والقواعد التي أرساها علماء اللغة منذ القدم، وأخذاً بما ورد على لسان العرب من شواهد يُحتج بها، لتكون الفيصل الذي سأعتمد عليه في قبول هذه اللغة أو رفضها، مع إهمال القواعد التي بُنيت على شاهد واحد فريد الذي بنى عليه بعض النحويين الكوفيين وغيرهم من علماء النحو بعض قواعدهم، ورفض تلك الشواهد الشاذة التي أوردها بعض النحويين لتأييد قاعدة جزئية، لأن اللغة لا بدّ لها من ضوابط ترعاها وقواعد تمنعها من الانفلات الذي يؤدي إلى فوضى في الاستعمال اللغوي.

---

(1) الخصائص، ج2، ص192. ابن جني.

هذه هي الأسس والمنطلقات التي سأعتمدها في بحثي هذا، في قبول بعض القواعد واللغات التي اختلف فيها النحويون، أو رفض بعضها الآخر، لأن هناك مئات القضايا النحوية التي اختلف فيها النحويون العرب، ولكنّ معظمها قضايا فرعية جزئية ينبغي نزعها من مادّة الدرس النحوي العربي، لأنها أثقلت كاهل النحو، ولهذا قمت بغربلة تلك القضايا حتى حصرتها في خمس وستين قضية خلافية، على المستوى النحوي والإعرابي تستحق الوقوف عليها ومناقشتها وقبولها. هذا مع أن هناك عشرات المسائل الأخرى التي تتعلق بالخلاف على المستوى النحوي والإعرابي أغفلتها وتجاوزتها لأنها لا تتفق والهدف من هذا البحث. الذي يرمي إلى التيسير في الأخذ من تلك اللغات التي رفضها طرف من أطراف الخلاف النحوي، ولأن في هذا الأخذ توسعة على أبناء اللغة في عصرنا هذا والعصور المقبلة، ولأن اللغة في حراك طبيعي عبر العصور في بعض قواعدها، وأساليبها.

من خلال دراستي لاختلاف النحويين على المستوى النحوي الإعرابي، وأسس ونواميس النظم في الجملة العربية، فقد وجدت أن هذا الخلاف ينحصر في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: خلاف ينحصر في لغات كثيرة الشيوع في النص القرآني، وفن القول العربي في عصور الاحتجاج اللغوي، وإن خالفت القاعدة الرئيسية الأصلية. وأرى أن الخلاف بين النحويين هنا شكلي ينبغي ألاّ يكون؛ لأنه يدور حول لغات مشهورة ومستعملة بكثرة في نصوص عصور الاحتجاج اللغوي، وهي لغات معروفة وردت في فن القول العربي لدى تلك القبائل الخمس التي اتفق اللغويون والنحويون على الاستشهاد بلغاتها، أو وردت في لغة قبيلة واحدة من تلك القبائل الخمس، فأعجب لهذا الخلاف الذي لا خلاف فيه، وهو متعدّد في ثنايا كتب النحو العربي القديمة، وسأتناول مسائل هذا الخلاف وأناقشه لإيضاح جواز اللغتين المختلف في إحداها، فرفضت من جمهور النحويين البصريين، وقُبلت من النحويين الكوفيين وغيرهم من النحويين عبر العصور، معتمداً على مدى انتشارها في تلك النصوص الفصيحة الواردة في فن القول العربي شعره ونثره في عصور الاحتجاج اللغوي.

المستوى الثاني: خلاف حول قضايا نحوية على المستوى النحوي الإعرابي، يمكن قبول اللغة الأقل شيوعاً وانتشاراً من اللغة المشهورة التي اتفق عليها وباركها جمهور النحويين، وهذه اللغة الأقل شيوعاً وانتشاراً من اللغة المشهورة، يمكن قبولها، وجواز استعمالها في فصيح القول العربي وبخاصة في الشعر؛ لأنها كانت مستخدمة -ولو بصورة قليلة في نصوص عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي، وفي ذلك تيسير وتوسعة على أبناء اللغة، ولأن هذه اللغة التي رفضها جمهور النحويين وقبلها آخرون، درج عدد من المتأدبين المعاصرين يستخدمونها في فن القول العربي المكتوب والمنطوق، من غير حرج أو تحفّظ، فغدا من الأجدى التوسع في قبول هذه اللغات التي رفضها جمهور النحويين وقبلها آخرون من النحويين، لأن سمة التطور التاريخي للغة تحتم علينا قبول هذا الذي قبله القلة من النحويين القدماء ورفضه الأغلبية.

المستوى الثالث: خلاف حول قضايا نحوية وإعرابية في لغات شاذة نادرة الاستعمال لم ترد إلا لدى بطن من قبيلة، أو في قول لم يُعرف قائله، وهذه اللغات النادرة شاذة ومرفوضة الاستعمال في فصيح القول العربي قديماً وحديثاً، والأصل في هذه اللغات الشاذة النادرة المرفوضة ألا يكون فيها خلاف، لأنها مرفوضة أصلاً لندرة استخدامها، فلا يجوز استعمالها، بل كان ينبغي إهمالها منذ تلك العصور التي تم تدوين النحو إبّانها، وألا تكون مسرحاً للخلافات النحوية، وهي قضايا خلافية كثيرة متعدّدة أثقلت كاهل النحو العربي وشعبت قواعده في هذا المستوى الإعرابي النحوي، ولو أن النحويين اقتصروا الطريق منذ القدم، ولم يستشهدوا بها لأراحوا أنفسهم وأراحوا طلبة العلم، وأراحوا النحو العربي منها، فلم تتضخم قواعده هذا التضخم وهذا التعقيد. ولأننا لو أخذنا بهذه اللغات الشاذّة النادرة في لغتنا، لأصبحت قواعد النحو هائمة عائمة غير منضبطة، ولأصبح كل ما يُقال في لغتنا مقبولاً، لأنه ما من قاعدة نحوية رئيسة إلا ولها ما يشذّ عنها، ففي نحونا العربي لكل قاعدة شواذّ، ولو أخذنا بهذا الشاذ النادر لقضينا على لغتنا وجوهرها ورونقها وأصولها، وقد لا أكون مخطئاً إذا قلت: إن بعض النحويين القدماء قد وضعوا هذه اللغات الشاذة النادرة وأقحموها على النحو واللغة لإثبات رأي لهم، وأظن أنه ليس لهذه اللغات الشاذة النادرة أصل في الاستعمال اللغوي العربي، وإنما ألفها بعضهم وأقحمها على النحو

واللغة لتخدم مآرب شخصية أو عرقية أو مذهبية أو شعوبية نكاية بلغتنا العربية، وهذا أدّى إلى أسباب الخلاف النحوي الذي خرج على نطاق الموضوعية والدقة، وخدمة اللغة، وإنما لخدمة مآرب خاصة لدى بعض اللغويين والرواة والنحويين في عصور تدوين اللغة والنحو.

على أننا ينبغي أن لا نغمط حق هؤلاء العلماء المخلصين من أبناء هذه الأمة الذين جندوا أنفسهم منذ فجر الإسلام لخدمة هذه اللغة التي نزل بها كتاب الله، فانبروا يجمعون اللغة بكل جد وإخلاص ويدونونها ويستقرئونها لاستخراج قواعد النحو جلية واضحة وفق ما تكلمت به العرب، فكانت جهودهم عظيمة رائعة، وعقولهم نيّرة واعية، فخدموا اللغة أيّما خدمة ما زلنا نعيش على فتات موائدهم العلمية الرائدة في الدراسات النحوية واللغوية. ولكن كان من الأجدر بالنحويين واللغويين في العصور اللاحقة أن يهملوا هذه اللغات الشاذة، وما أكثرها في ثنايا كتب النحو وبخاصة في العصور المتأخرة.

وبناء على ذلك فقد أهملت في هذا البحث هذه الخلافات التي دارت حول هذه اللغات الشاذة النادرة وتجاوزتها، لأنها لا يمكن قبولها في لغتنا، وأن مجرّد التفكير في قبولها سيكون عاملاً على تدمير لغتنا والقضاء على خصوصيتها وانضباط أصولها قواعدها. ولهذا اقتصرت هذا البحث على خمس وستين مسألة خلافية من المستوى الأول والمستوى الثاني اللذين ذكرتهما. وأمّا هذا المستوى الثالث الذي دار حول الشاذ النادر من اللغات فلن أذكر شيئاً منه، مع كثرته في كتب النحو وانتشاره بين النحويين في خلافاتهم.